العدد (1573) السنة السادسة - الثلاثاء (4) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـديمقـراطيـة وحقـوق الإنسـان

يأتي تعريف الديمقراطية بأنها: مبادئ ومؤسسات، لذا فقد تم فهم وتطبيق فكرة الديمقراطية بطرق مختلفة زمنيا وثقافيا من خلال اخذ الديمقراطية لأشكال محددة بالمجتمعات المختلفة. اما من وجهة نظر تاريخية، فقد نظر الى الديمقراطية بطرق مختلفة زمنيا وثقافيا من خلال اخذ الديمقراطية لأشكال عديدة بالمجتمعات المختلفة، فالديمقراطية المباشرة في اثينا القديمه تحولت الى ممثل الديمقراطية المتعارف عليها اليوم.

د. رغد صالح الهدلة

بدأ الباحثون والمهنيون المتخصصون بالديمقراطية التفصيل أكثر بالفروقات بين الديمقراطيات الإجرائية والحقيقية الليبرالية، ومع ذلك فإن كل أشكال الديمقراطية هذه تعتمد على المفهوم اليوناني القديم "ديموقراطيا" والذي يعني "حكم الشعب" المشتق من الكلمتين "ديموس" "شعب" و"كراتوس" "حكم"، هذه الجزء المركزي من المفهوم لا يزال يشكل نقطة أساسية في تعريفات الديمقراطية الحديثة، ويتضمن ذلك إعلان فينا سنة ١٩٩٣ الذي جاء فيه أن: "الديمقراطية ترتكز على تعبير رغبة الشعب في تقرير نظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ومشاركته الكاملة في جميع نواحي الحياة"، ومن نقطة البداية هذه من الممكن تعريف بعض المبادئ والمؤسسات الأساسية الملازمة للديمقراطية.

فتاريخيا: كان هناك تركيز اكبر على المؤسسات السياسية والإجراءات التي تشكل الديمقراطية، مثل الانتخابات، الأحزاب السياسية والأجهزة الحكومية، ولكن اليوم هناك تركيز متزايد على المفاهيم والمبادئ التي تؤكد تلك التقنيات، ومن اجل تعريف الديمقراطية بمفاهيم مؤسساتية بسيطة يجب رفع المعاني الى نهايات، ويجب التركيز على الأشكال بدون المادة".

وفي هذا الصدد يشير احد المختصين الى ان" الديمقراطية الإجرائية البحتة من الممكن ان تتحول الى شكل غير ديمقراطي او لا ديمقراطي لذا، فان المفاهيم الموسعة تؤكد اننا يجب الا نفقد الرؤية للقيم الأصلية لأهمية السيادة الشعبية وحكمها فوق الحكومة.

بينما يشير آخر أن البلوغ الموسع للديمقراطية يفشل بأن يعرف ان "فكرة الناس" تحكم وليس فقط الناس "تستفيد" المصطلح "ديمقراطي" ينحدر بسهولة نحو مرادف غير ضروري "المساواة"، وهذا يعني أن حكومة الشعب ليست مرادفة لحكومة من قبل الشعب، لذا من الممكن ان تكون او لا تكون ديمقراطيه، وللتأكد يجب اخذ مجازفة جوهرية مفاهيم قابلة لتترافق مع معايير تعترف بأي عناصر اجتماعيه سياسية مؤشرات للديمقراطية".

الآليات:

المؤشر الأولي للديمقراطية هو وجود انتخابات شعبية، فالتفويض الشعبي يتم تحقيقه عن طريق انتخابات تنافسيه تعتمد على التصويت السري الذي يؤكد تواجد كمية من المرشحين والسياسات وبعض الحق للناخب وصرف السياسيين الذين يراهم غير مستحقين ثقتهم، ولكي تكون الانتخابات "حرة وعادلة" بالضرورة يجب فحص المبادئ والحقوق المتواجدة، بما فيها الحق في حرية التعبير، المرافقة، الرأي"، كما ان اهمية تواجد المواد والوسائل البشرية المناسبة لتعليم المنتخبين تسجيل المرشحين، مراقبة عملية الاقتراع، تحديد نتائج الانتخابات، وإنهاء الأمور المتنازع عليها أو غير المتفق عليها تبدو ضرورية لذلك الفعل.

المؤسسات:

مع ان الانتخابات تشكل آلية أساسية للسيطرة الشعبية على الحكومة، فانها تفقد فعاليتها بدون تواجد مؤسسات تضمن استمرارية مسؤولية الحكومة تجاه العامة"، فالممثلون المنتخبون من الممكن ان يؤدوا دوراً ديمقراطياً فقط الى الدرجة التي تسمح للمؤسسات الحكومية بأنظمة وإجراءات واضحة مدعومة باطار وقانون يعمل به".

ان المؤسسات السياسية المسؤولة والمفتوحة تعتمد بالأساس على اللامركزية في الحكومة وفصل السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية. وهذه الفروع يجب مراقبتها عن طريق نظام مراقبة وموازنة من قبل كل جهة عن طريق المسؤولية العمودية اذ يستطيع الإجابة على أسئلة ومطالب الشعب من خلال المسؤولية الأفقية.

المجتمع المحلي:

مهما كانت المؤسسات العامة والمسؤولة فعالة بأي مجتمع يشجع الديمقراطية، فان فعاليته وتأثيره ممكن ان تختفي في غياب مجتمع محلي نشط، فالمجتمع المحلي وأحياناً يشار اليه "بالمجتمع الديمقراطي" من شأنه ان يخلق فرصاً للمواطنة النشطة والمساهمة المباشرة في تفعيل الديمقراطية، ان العناصر الأساسية في المجتمع المحلي تتمثل في إعلام مستقل، مصادر للخبراء في صنع السياسات مستقلين عن الحكومة، ومساهمات قد تشمل مؤسسات موجهه للخدمات الاجتماعية، التطويرية، العمومية، التعليمية، حقوق الإنسان تعزيز دور المرأة وأمور أخرى.

كما ان المجتمع المحلي النشط له مجال آخر في تحقيق الاحترام لحقوق المواطنين عن طريق خلق بيئة متنوعة للحوار.

حقوق المواطن:

الديمقراطية تشمل أيضاً الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين لاسيما حرية التعبير، المشاركة، التي تتطلب التأكيد على مواصلة فعالية العملية القانونية والحرية والأمن للأفراد، وفي كل الأحوال، فانه أصبح مقبولا بصورة موسعة بانه من اجل ان تكون هناك أي قيم حقيقية للحقوق المدنية والسياسية والحريات يجب ان يكون للمواطنين القدرة على ممارسة هذه الأمور، فان معظم الحقوق السياسية، المدنية،الاقتصادية والثقافية على المستوى الوطني ترتبط بصورة مباشرة او غير مباشرة بإطار حقوق الإنسان الدولية.

ديناميةالديمقراطية:

على الرغم من هذه العناصر (آليات، مؤسسات، مجتمع محلي، حقوق مواطن)، فقد أخذت الديمقراطية اكثر من شكل، وليس هناك شكل موحد للديمقراطية، فالمجتمعات المختلفة، والظروف المتغيرة تتطلب ترتيبات مختلفة اذا ما أردنا تعريف المبادئ الديمقراطية بشكل فعال." وان شكل الديمقراطية يأخذ طابعا على شكل القالب الثقافي للشعب".

الديمقراطية وحقوق الإنسان:

الديمقراطية وحقوق الإنسان مفهومان مختلفان بكل وضوح" يجب النظر اليهما كمصطلحات سياسية منفصلة ومتميزة"، بينما تهدف الديمقراطية الى منح القوة الى الشعب بصورة جماعية، تهدف حقوق الإنسان الى منح القوة الى الأفراد بصورة متشابهة في حقوق الإنسان متصلة مباشرة "بكيفية" الحكم، وليس من الذي يحكم، وهكذا قد يكون الوضع في الديمقراطية الانتخابية، ولكن قد لا نراه في الديمقراطية الحقيقية.

وعليه، فقد نرى "ديمقراطيات": لا تحمي بالضرورة حقوق الإنسان، بينما هناك بعض الدول غير الديمقراطية القادرة على التأكد من وجود حقوق إنسان في نظامها على مستوى آخر، فان القبول الدولي، والنظم القانونية لحقوق الإنسان لا تقع بمفهوم الديمقراطية.

لهذا فان إعادة صياغة مفهوم الديمقراطية كحقيقة، وحقوق الإنسان كأكثر شمولية يشير الى الحاجة الماسة الى ربط المفهومين معا.

إن الديمقراطية الليبرالية المعاصرة وحقوق الإنسان مشتقتان وتعبران عن افتراضات تحررية تشمل الفردية، المساواة والشمولية، وعليه فإن الديمقراطية وحقوق الإنسان تتبعان جدول أعمال مشترك، وهو فقط "في ضمن الديمقراطية يمكن تجاوز مفاهيم او مبادئ حقوق الإنسان بحيث تكون القيم الملفوظة في هذه المبادئ او القيم حقوقا أهلية"، فضلا عن ذلك فانه فقط من خلال ديمقراطية تعمل بصورة جيدة يكون بها المواطن العادي قادرا على ان يستعمل الآليات التي تؤكد ممارسته لتلك الحقوق.

ان العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية قد تكون اكثر وضوحا من خلال فحص الحقوق المدنية والسياسية خصوصا تلك الموضحة في الإعلان ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان رقم ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية اللذين أكدا مشاركة المواطنين من الحكومة من خلال انتخابات حرة وعادلة، ومن خلال خدمة مباشرة ومشاركة مباشرة أيضاً، فهذه الحقوق تتعلق بحقوق حرية التعبير، التجمع، المشاركة، والحركة والتي هي صفات تتشارك مع الديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لحق التحرير، امن الإنسان والتأكد من تطبيق القانون.

وهكذا فانه من الواضح بان الديمقراطية وحقوق الإنسان هما متبادلا العلاقة، خصوصا عند التعريف الأوسع للديمقراطية كديمقراطية حقيقية، وحقوق الإنسان كحقوق مدنية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

حقوق الإنسان: مفهوم امن الإنسان:

ان حقوق الإنسان هي حرفيات الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسانا، ولهذا هي حقوق متساوية لاننا جميعا مخلوقات متساوية، كما انها حقوق غير قابلة للتحويل لانه مهما تصرفنا بغير إنسانية، فنحن لا نستطيع الا ان نكون آدميين."

وقد عرفت حقوق الإنسان بعدة وثائق أساسية، اسميا، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨" الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي تم تبنيه سنة ١٩٦٦، وكذلك بالعهد العالمي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، الذي تبنيه كذلك سنة ١٩٦٦، إعلان فينا الذي تم تبنيه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣.

لقد تطورت فكرة حقوق الإنسان لتشير الى مجموعة من الحقوق الفردية التي كان مطلوبا خلالها من الدول ان تحترم او توفر لمواطنيها الإطار الذي لم يشمل فقط منع بعض التصرفات ولكن أيضا كوسيلة لتنفيذ بعض الواجبات لحماية وتعزيز الاستمتاع ببعض الحقوق.

أولاً: فكرة حقوق الإنسان بدأت بالتوسع في السنوات الأخيرة لتشمل الأفراد والجماعات.

ثانيا: تطبيق العلاقة بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطبيقه في وقت السلم والحرب أيضا منحه انتشارا أوسع لانه يطبق في الأزمات كما يطبق في الأوضاع الطبيعية.

ثالثا: شهدت حقوق الإنسان اعترافا متزايدا من الاتكال المتبادل وعدم قابلية تلك الحقوق للتجزئة.

مع ان هذا كان دائماً صحيحاً بالصورة النظرية في السابق إعلانان منفصلان اقترحا تقسيمات بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

مع ان بعض التقسيمات لا تزال موجودة، الا ان الهوة بين إعلاني الحقوق اقتربت من بعضها في فينا سنة ١٩٩٣، اذ تم الإعلان ان حقوق الإنسان هي عالمية غير قابلة للتجزئة وتعتمد على الاتكال المتبادل وذات علاقة متبادلة وان المجتمع الدولي يجب ان يتعامل مع حقوق الإنسان عالميا بطريقة عادلة ومتساوية.

وبكلمات أخرى، فان مصطلح حقوق الإنسان يتوسع ليشمل مصطلح أمن الإنسان مع التخطيط.

على حسب تقرير الأمم المتحدة للتطور سنة ١٩٩٤،" الأمن الإنساني، من الممكن ان يكون له مظهران أساسيان، بمعنى، أولا، الأمان من مخاطر مزمنة مثل الجوع، والمرض والكبت".

ثانيا، تعني، الحماية من التمزيقات الفجائية والمؤلمة في نماذج الحياة اليومية كان ذلك في المنازل، الوظائف او المجتمعات.

ان هذا الاهتمام المحدث بالأمن الإنساني وتطويره قد أدى الى ضغط متزايد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

"إن فكرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحقوق إنسانية تعبر عن الحدس الأخلاقي، بأنه في عالم غني بالمصادر، ويهتم بالمعرفة ومن المفروض ان يضمن كل إنسان المعاني الأساسية لحياة مساندة، وكل من ينكر لهم هذه الأسس هم ضحايا للظلم.

ان التعبير عن هذا الحدس على شكل حقوق إنسان يعطي المظلومين الادعاء الأقوى الممكن لسبب ظلمهم، ويقع على عاتق الجهات المسؤولة بان تتوافق وتلتقي مع مؤهلاتهم.

حقوق الإنسان والبحث السيسولوجي

الاتـفـاقـيـات الـدولـيـة وحـقـوق الـبـحـث الحـر

باسم عبد الحميد حمودي

الصراع مستمر بين توجهات السلطات – جمع سلطة – الحريصة على عدم كشف المستور، وبين سدنة البحث العلمي الذين يهمهم الوصول الى الحقيقة، مهما كانت مرة وشديدة التخلف –بالنظر الى ماذا؟ – أو مؤذية.

منذ خمسينات القرن العشرين دخل الباحث السوداني الشاب (أيامها) محيي الدين صابر أرض جنوب السودان التيكانت تحت الاحتلال الانكليزي المباشر، وكان ممنوعا على سكان الشمال التجوال أو السكن فيها.

كان هدف الباحث دراسة حياة وعادات وتقاليد منطقة الازاندي (نيام نيام في عرف آخر وتسمية أخرى) وهي منطقة تمتد بين السودان الجنوبي وتشاد ودول أخرى.

وقد تطلب دخول صابر الى المنطقة الكثير من الجهد والتوصيات من قبل جامعته ومضايقة الضباط الانكليز الصغار له وهو يجول في القرى الزاندية باحثا مستكشفا ومسجلا لكل ظاهرة اجتماعية، منها: حقيقة العلاقات الحرة بين الجنسين، ظاهرة السحر ومكانة الساحر الاجتماعية المتقدمة، أصول الزواج واحتفالاته، وتجارب دورة الحياة بأسرها.

أضطر محيي الدين صابر – ويا لسعادته أيامها – أن يتزوج من فتاة زاندية أقام معها لافي قريتها فقط، بل في القرى الأخرى التي يتطلبه البحث الوصول اليها، وذلك للخلاص من مضايقة السلطات المحلية اولا والحصول على تطمينات ما من الزعماء المحليين وسكان تلك القرى مما يكسبه الوصول الى حقائق مجتمع الازاندي.

كان اخطر ما أراد الانكليز الإبقاء على اسراره غير مكشوفة هو حالة التخلف التي أرادوا إبقاءها مسيطرة على المجتمع الزاندي، والإبقاء على سر الأسرار الذي أرادوا استمراره ك(وصفة) مرعبة لمجتمع نيام نيام (الازانـدي) وهو قيام أفراد المجتمع الزاندي من المقاتلين بأكل لحوم خصومهم، وقد استمرت حكاية (أكلة لحوم البشر) سارية ضد الازانـدي وسواهم لإغراض سلطوية (ولا نقول استعمارية) حتى استطاع الدكتور محيي الدين صابر الكشف عن الحقيقة وهي ان الزانديين من المقاتلين قد يقطعون جزءا من لحم خصومهم ويمضغونه عقابا لهؤلاء على عدوانهم على مجتمع القرى الزاندية المسالم عموما وإرعابا لسواهم، وان ذلك قد تم مرات قليلة، في وقت روجت فيه السلطة الحاكمة لأسطورة القتل المرعبة وقيام الزانديين بتناول كوارع وفتة خصومهم بلذة لا نظير لها!!

ان حقائق البحث العلمي هنا قد كشفت صورة لم تكن السلطة الانكليزية تريد إظهارها، ولكن د. صابر كشف في رسالته العلمية عن حقائق التابوات الكثيرة في ذلك المجتمع وعن سيطرة (فنون) اللقانة (السحر) الكثيرة في ذلك المجتمع الذي يعتمد في حياته اليومية على قدرات الساحر وقراراته.

ان ظاهرة أكل لحوم البشر ظاهرة وضحت في مجتمعات افريقية أخرى كشفت عنها بكل موضوعية الباحثة الكبيرة روث بندكت في كتابها (ألوان من ثقافات الشعوب) ولكن مجتمع الازانـدي قد تحمل عبئها اكثر من سواه لأسباب غير علمية.. في الأقل!

ان الممارسات الخاطئة–بالنسبة لمن– التي يقوم بها الناس في هذا المجتمع الإنساني او ذاك ممارسات طبيعية في أصول البحث العلمي الامبريقي ولا حاجة لمنع الحديث عنها دوليا أو في الاتفاقات الدولية بحجة تعارضها مع حقوق الإنسان، من ذلك حرق الموتى في مجتمعات كثيرة (رغم ان الديانات السماوية تحرم ذلك)، إذ ان حقول البحث ينبغي أن تكون حرة ، يهمها الكشف عن الحقيقة وتحليلها.

من أمثلة الممارسات الخاطئة (بالنسبة لنا) قيام الهنود الحمر قديماً بترك كبار السن وحيدين على رؤوس الجبال عند مرضهم حتى وفاتهم، ومنها قيام مجتمع (الدوبو) الافريقي بتدريب شبابهم عند البلوغ تدريبا قاسيا يتطلب جلدهم مرارا شرط الا تصدر منهم صرخة واحدة،ومنها قيام سكان جنوبي ارض الاسكيمو بإهداء زوجاتهم (ليلة او اكثر) لضيوفهم، ومنها انتقال البغيمة (الأقزام) من قريتهم الصغيرة (عادة) الى مكان آخر اذا مات احد منهم أو قتل، الى مكان آخر.. وغير هذا كثير في عادات الشعوب وتقاليدها.

ان الاتفاقية العالمية للحفاظ على الثقافة غير المادية التي شرعت عام ٢٠٠٣ بدعم أساسي من (اليونسكو) قد أشارت الى منع دعم الممارسات البشرية التي تتقاطع وحقوق الإنسان، وقد تحث كاتب هذه السطور في ندوة دولية حضرها ممثلو اليونسكو والعراق والاردن ولبنان (عمّان ١١-١٣ تموز) شاجبا فرض الحصار على أصول البحث السيو سولوجي وحريته بحجة الحفاظ على حقوق الإنسان و(احترامها)، فأي احترام لحقوق الإنسان ونحن نخفي الحقائق حلوها ومرها في المجتمعات الإنسانية؟

ان الكشف عن الحقائق العلمية اجتماعيا امر مطلوب انثروبولوجيا وفولكلوريا وهو –هنا – جزء حيوي من ثقافة مجتمعات، وإخفاء الحقائق العلمية الإنسانية (على قسوة نماذج منها) امر لا يمكن تحقيقه بالتغافل عنه، ذلك ان الأرض تدور والغربال لا يخفي شيئاً.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com